كلمة السيد الأستاذ الدكتور الوزير/ رئيس الهيئة

ورشة عمل (الصكوك كأداة تمويل إسلامية)

في البداية أتقدم بالشكر للمؤسسة الإسلامية لتنميه القطاع الخاص والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابعين للبنك الإسلامي للتنمية على المشاركة الفعالة في ورشه عمل (الصكوك كأداة تمويل اسلاميه).

كما اشكر السادة الحضور من شركات القطاع غير المصرفي والبنوك الإسلامية وممثلي وزاره التخطيط ووزارة التعاون الدولي على اهتمامهم بحضور هذه الورشة.

ولقد خاضت مصر تجربه الصكوك منذ صدور قانون رقم 2018/17 المعدل لقانون95 لسنه1992، وتم اصدار اللائحة التنفيذية للقانون، واكثر من14 قرار مجلس الإدارة لاستكمال الاطار التشريعي للصكوك، ومن اهم تلك القرارات قرار رقم 49 لسنه بتحديد اختصاصات لجنه الرقابة الشرعية المركزية وتشكيلها لإصدارات الصكوك ، وتم تعديل هذا القرار بإصدار قراري مجلس اداره الهيئة رقم 176 و177 لسنه 2022 لتصبح لجنه الرقابة الشرعية المركزية لمنتجات الأنشطة المالية غير المصرفية المتوافقة مع احكام الشريعة الإسلامية.

وبدأ إصدار اول صك للشركات صك اجاره بمبلغ2 مليار جنيه عام2020

وقد بلغ اجمالي الصكوك المصدرة للشركات حتى نهاية ديسمبر2023 عدد 6 صكوك بقيمه 12.8 مليار جنيه وتوجد طلبات تحت الدراسة عدد5 طلبات وقيمه لا تقل عن 5 مليار جنيه متوقعه خلال عام 2024.

كما صدر قانون الصكوك السيادية رقم 138 لسنه 2021 ولائحته التنفيذية وتم اصدار اول صك سيادي لمصر في الأسواق المالية الدولية بقيمه 1.5 مليار دولار.

وتسعي الهيئة علي نشر الثقافة المالية للقطاع المالي غير المصرفي بوجه عام ونشر الثقافة المالية لمنتجات التمويل الإسلامي، وسيصدر معهد الخدمات المالية اول دبلوم مهني للتمويل الإسلامي في مصر، لتنشيط وتنمية المالية الإسلامية في مصر، كما سيتم عقد دورات دورية مجانية للشركات والمهتمين بالتمويل الإسلامي والصكوك بالهيئة.

تمنياتي للحضور بالاستفادة من ورشة العمل، وللساده المحاضرين بالتوفيق

وأكرر ترحيبي بالساده ممثلي البنك الإسلامي في الهيئة ومصرنا الحبيبة